A

الأمم المتحدة

الجمعية العامة

Distr.
GENERAL

A/45/12/Add.1
25 October 1990
ARABIC
ORIGINAL : ENGLISH AND RUSSIAN

UN/SA COLLECTION

الدورة الخامسة والاربعون

اضافة الى تقرير مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين*

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١ - ١٨	٣
ألف - انتخاب أعضاء المكتب	٩	٥
باء - التمثيل في اللجنة	١٠ - ١٥	٥
جيم - إقرار جدول الاعمال والمسائل التنظيمية الاخرى ...	١٦ - ١٧	٨
دال - البيان الافتتاحي الذي أدلى به رئيس اللجنة التنفيذية	١٨	٩
ثانيا - المناقشة العامة	١٩	٩
ثالثا ٣ مقررات اللجنة واستنتاجاتها	٢٠ - ٣٣	١٠
ألف - استنتاجات ومقررات بشأن الحماية الدولية	٢٠ - ٣٣	١٠
١ - استنتاج عام بشأن الحماية الدولية	٢٠	١٠
٢ - استنتاج بشأن المذكرة المتعلقة بالحماية الدولية	٢١	١١
٣ - استنتاج بشأن الحلول والحماية	٢٢	١٤

* هذه نسخة بالاستنسل من إضافة الى تقرير مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين . وستصدر فيما بعد بصورتها النهائية ، بوصفها : الوثائق الرسمية للجمعية العامة ، الدورة الخامسة والاربعون ، الملحق رقم ١٢ (A/45/12/Add.1) . وكانت قد عممت من قبل بالرمز A/AC.96/760 .

المحتويات (تابع)

	الفقرات	الصفحة
٤ - استنتاج بشأن اللاجئات والحماية الدولية ...	٣٣	١٥
باء - مقرر بشأن سياسة مكتب المفوض المتعلقة باللاجئات	٣٤	١٧
جيم - استنتاج بشأن تنفيذ خطة العمل الشاملة للاجئين من أبناء الهند الصينية	٣٥	١٨
دال - استنتاج بشأن إعادة مواطني كمبوديا الى وطنهم ..	٣٦	١٩
هاء - استنتاج بشأن المؤتمر الدولي المعني بلاجئي أمريكا الوسطى	٣٧	٢١
واو - استنتاج بشأن حالة اللاجئين في افريقيا	٣٨	٢٢
زاي - مقررات بشأن مسائل ادارية ومالية	٣٩	٢٣
حاء - استنتاج بشأن مسائل توفير الموظفين	٣٠	٢٧
طاء - جدول الاعمال المؤقت للدورة الثانية والاربعين للجنة التنفيذية	٣١	٢٧
ياء - مشاركة المراقبين عن الحكومات في عام ١٩٩١	٣٢	٢٨
كاف - إعلانات تفسيرية أو تحفظات متصلة باستنتاجات اللجنة ومقرراتها	٣٣	٢٩
مرفق - البيان الافتتاحي الذي ألقاه مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في الدورة الحادية والاربعين للجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي		٣١

أولا - مقدمة

١ - عقدت اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي دورتها الحادية والاربعين في قصر الامم بجنيف من ١ الى ٥ تشرين الاول/اكتوبر ١٩٩٠ . وافتتح الدورة الرئيس الخارج ، سعادة السفير فريدو دانتبرينغ من جمهورية المانيا الاتحادية .

٢ - وأشار السفير دانتبرينغ في بيانه الاستهلالي الى التطورات الايجابية الاخيرة في الحالة السياسية الدولية ، ولا سيما التحسن في العلاقات بين الشرق والغرب ، وسرعة زيادة انتشار الديمقراطية في أوروبا الشرقية ، وهي تطورات ، قال إنها أسهمت جميعا في بث التفاؤل بشأن حل بعض حالات اللجوء القائمة منذ وقت طويل في العالم . وأشار في هذا الخصوص الى توحيد بلده سلميا وديمقراطيا ، والى استقلال ناميبيا في آذار/مارس ١٩٩٠ ، ونجاح أكثر من ٤٣ ألف من مواطني ذلك البلد في العودة الى بلدهم ، معربا عن أمله في أن تتحقق قريبا أيضا الظروف التي ستسمح للاجئين الافغان ، وهم ثلث مجموع لاجئي العالم ، وكذلك للاجئين الكمبوديين ، بالعودة الى بلادهم .

٣ - وتناول السفير دانتبرينغ طبيعة حالة اللجوء العالمية الحالية ، فأشار الى أنه على الرغم من المناخ الذي أشار إليه آنفا ، هناك أكثر من ١٥ مليون لاجئ اليوم منهم ٣,٣ من ملايين اللاجئين في البلدان المتقدمة بالمقارنة بما عدده ١٣,٥ مليون في العالم الاقل تقدما . ووضع المشاكل الحالية للاجئين وتشريد السكان الواسع النطاق في الإطار العالمي الاوسع نطاقا ، الاقتصادي والبيئي والجغرافي - السياسي والهجري . وأشار الى المخاطر والتحديات التي تنطوي عليها هذه المشاكل . ومن رأي السفير ، أن الاستجابة لحركات التنقل الحالية للاجئين وطالبي اللجوء ، ولحركات الهجرة الاوسع نطاقا ، ينبغي أن تأتي من جانب منظومة الامم المتحدة بأسرها . فلئن كان المفوض السامي يقدم الحماية والمساعدة الدوليتين إلى اللاجئين السياسيين في نطاق ولايته ، فإن الناس الذين يُشردون لأسباب أخرى يحتاجون الى مساعدة انسانية .

٤ - ثم قدم الرئيس الخارج تقريرا عن زياراته في مناطق تنفيذ برنامجي اللاجئين في تايلند وباكستان ، يتضمن توضيحا لبعض وجهات النظر التي أبداها . ففي كلتا الحالتين ، نشأت معضلة بسبب استحالة تنفيذ أفضل الحلول جميعا أو الصعوبات التي تلاقى في ذلك ، وهي العودة الى الوطن ؛ مع أنه أعرب مرة أخرى عن أمله في ألا يستمر هذا الوضع وقتا أطول من ذلك كثيرا ، وبوجه خاص ، بالنسبة للكمبوديين في تايلند . وفي حالة باكستان ، يجري التساؤل الآن عما إذا كان المجتمع الدولي سيكون على

استعداد ، بعد مرور عشر سنوات ، لان يحافظ على مستوى المساهمات التي يقدمها طوال عقد آخر . وفي هذا الخصوص ، قال إنه يشعر باطمئنان لرؤية البرنامج الخاص بإعادة الافغان الى وطنهم يجري تنفيذه ، ولان هناك أملا في تزايد عدد الافغان الذين يعودون الى وطنهم .

٥ - ثم انتقل في حديثه الى أعمال الدورة الاربعين للجنة ، فلاحظ أنها عنيت أساسا بالمشاكل المالية الخطيرة لمكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين التي استلزمت ترحيل ٣٨ مليون دولار من الالتزامات التي لم يتم الوفاء بها منذ عام ١٩٨٩ الى عام ١٩٩٠ . وأشار في هذا الخصوص الى القرارات والإجراءات التي اتخذتها اللجنة التنفيذية من أجل منع تكرار هذا العجز ، بما في ذلك تحديد الالتزامات في الاشهر الستة الاولى من عام ١٩٩٠ بمبلغ ١٩٠ مليون دولار ، وإنشاء فريق عامل مؤقت لإجراء استعراض شامل لمضمون البرامج العام لمكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين ، واستعراض المساعدات وشؤون الميزانية والمسائل الإدارية . وقال إن هذا الفريق العامل اضطلع باعباء عمل ضخم . وأوجد روحا من التراضي وحسن التعاون أدى الى موافقة اللجنة التنفيذية على ميزانية معدلة للبرامج العامة لسنة ١٩٩٠ تبلغ ٣٧٨,٩ مليون دولار . وحدد كذلك عددا من المسائل المعلقة ، أكثرها صلة بالموضوع هي مسألة عدم امكانية التنبؤ بالدخل الوارد الى برامج مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين . وأعرب الرئيس الخارج عن أمله في امكانية حل هذه المسائل خلال الدورة الثانية والاربعين للجنة التي ستعقد في عام ١٩٩١ .

٦ - ثم أكد على أهمية الفريق العامل الذي أنشئ للنظر في حلول لمشكلة اللاجئين وحماية اللاجئين ، مما سيسهل النظر في وضع سياسة شاملة ومترابطة بشأن اللاجئين في المستقبل . وفي هذا الإطار ، فإن مجموع أثر تزايد عدد اللاجئين ، وتوزيعهم الجغرافي في بلدان العالم الثالث بصفة رئيسية ، وما لبلدان اللجوء وإعادة التوطين من استعداد وقدرات محدودين فيما يتعلق بقبول مزيد من اللاجئين استلزموا القيام بمزيد من العمل عن طريق اتخاذ اجراءات وقائية .

٧ - وأضاف قائلا إنه عندما تخفق الوقاية يتطلب الامر التضامن الدولي في محاولة مشتركة لإيجاد حلول . وينبغي للتضامن الدولي أن يشمل بلدان المنشأ والبلدان المانحة على السواء . ويتطلب بذل جهود جديدة من جانب منظومة الامم المتحدة ، أي من جانب الحكومات الممثلة في الامم المتحدة وفي اللجنة التنفيذية من أجل إنشاء أجهزة ذات مسؤوليات محددة تحديدا واضحا وذات قدرة على الاستجابة السريعة . ولذا ، فإن

-٥-

رسالة الوداع التي يوجهها الدكتور دانينبرينغ هي أنه يجب أن تواصل اللجنة التنفيذية أداء وظيفتها الوحيدة في مجال المساعي الدولية من أجل تخفيف حالات اللجوء وفضها في آخر الأمر ، أينما تحدث .

٨ - وفي الختام ، أثنى السفير دانينبرينغ على أعضاء اللجنة التنفيذية ، وأعضاء مكتبها ، والمفوض السامي وموظفيه ، وأعضاء مكتبه هو نفسه ، تقديرا لجميع المساعدات التي قدموها إليه خلال فترة خدمته في مكتب اللجنة التنفيذية . وقال إن اللجنة تستطيع الاعتماد على استمرار مساندته .

ألف - انتخاب أعضاء المكتب

٩ - بموجب المادة ١٠ من النظام الداخلي ، انتخبت اللجنة بالتزكية أعضاء المكتب التالية أسماؤهم :

الرئيس : السيد م. ايميكا أيو ازيكيوي (نيجيريا)

نائب الرئيس : السيد م. فرانز سيسكا (النمسا)

المقرر : السيد البرتو دالوتو (الأرجنتين)

باء - التمثيل في اللجنة

١٠ - فيما يلي أعضاء اللجنة الذين مُثلوا في الدورة :

الأرجنتين	البرازيل
استراليا	بلجيكا
اسرائيل	تايلند
ألمانيا	تركيا
أوغندا	تونس
ايران (جمهورية - الاسلامية)	الجزائر
ايطاليا	جمهوري تنزانيا المتحدة
باكستان	الدانمرك

زائير
السودان
السويد
سويسرا
الصومال
الصين
فرنسا
فنزويلا
فنلندا
الكرسي الرسولي
كندا
كولومبيا
لبنان
ليسوتو
مدغشقر
المغرب
المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية
النرويج
النمسا
نيجيريا
نيكاراغوا
هولندا
الولايات المتحدة الامريكية
اليابان
يوغوسلافيا
اليونان

١١ - وحضرت حكومات الدول التالية بصفة مراقب :

اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية
اثيوبيا
الاردن
اسبانيا
افغانستان
اندونيسيا
أنغولا
اوروغواي
أيرلندا
آيسلندا
باراغواي
البحرين
البرتغال
بلغاريا
بنغلاديش
بوتسوانا
بوروندي
بولندا
بوليفيا
بيرو
تشيكوسلوفاكيا
الجماهيرية العربية الليبية
الجمهورية العربية السورية
جمهورية كوريا
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية
جمهورية اليمن
جيبوتي
رواندا
رومانيا

زمبابوي	الكونغو
سان تومي وبرنسيبي	الكويت
سري لانكا	كينيا
السلفادور	ليبريا
السنغال	ماليزيا
سوازيلند	مصر
شيلي	المكسيك
العراق	ملاوي
غانا	المملكة العربية السعودية
الفلبين	موزامبيق
فييت نام	ميانمار
قبرص	نيوزيلندا
قطر	هايتي
الكاميرون	الهند
كوبا	هندوراس
كوت ديفوار	هنغاريا
كوستاريكا	

كما مثلت جماعة فرسان مالطة بمراقب .

١٢ - ومثلت منظومة الامم المتحدة على النحو التالي : مكتب الامم المتحدة في جنيف ، ومنسق برامج الامم المتحدة لتقديم المساعدة الانسانية والاقتصادية لافغانستان ، وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، ومكتب الامم المتحدة لتنسيق عمليات الإغاثة في حالات الكوارث ، ومكتب العمل الدولي ، ومنظمة الامم المتحدة لرعاية الطفولة ، ومعهد الامم المتحدة للتدريب والبحث ، ومركز الامم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل) ، ومعهد الامم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية ، ومنظمة الصحة العالمية ، وصندوق الامم المتحدة للسكان ، ومتطوعو الامم المتحدة ، وبرنامج الاغذية العالمي ، والصندوق الدولي للتنمية الزراعية .

١٣ - وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة بمراقبين : البنك الدولي ، والمنظمة الدولية للهجرة ، ولجنة الاتحادات الاوروبية ، وجامعة الدول العربية ، ومنظمة الوحدة الافريقية .

١٤ - ومثل نحو ٨٠ منظمة غير حكومية بمراقبين ، ومن بينها لجنة الصليب الاحمر الدولية ، ورابطة جمعيات الصليب الاحمر والهلال الاحمر ، والمجلس الدولي للوكالات الطوعية .

١٥ - ومُثِّل أيضا في الدورة كل من المؤتمر الوطني الافريقي لجنوب افريقيا ، ومؤتمر الوحدويين الافريقيين لازانيا .

جيم - إقرار جدول الاعمال والمسائل التنظيمية الاخرى

١٦ - اعتمدت اللجنة التنفيذية بتوافق الآراء جدول الاعمال التالي (A/AC.96/749) :

١ - افتتاح الدورة .

٢ - انتخاب أعضاء المكتب .

٣ - إقرار جدول الاعمال ومسائل تنظيمية أخرى .

٤ - المناقشة العامة .

٥ - (أ) استعراض برامج مكتب المفوض الممولة من صناديق التبرعات في ١٩٩٠/١٩٨٩ ، واعتماد الميزانية المنقحة لعام ١٩٩٠ ، والبرامج والميزانية المقترحة لعام ١٩٩١ ؛

(ب) وضع المساهمات والاحتياجات المالية الشاملة لعامي ١٩٩٠ و ١٩٩١ ؛

(ج) الإدارة والتنظيم .

٦ - النظر في جدول الاعمال المؤقت للدورة الثانية والاربعين للجنة التنفيذية .

٧ - أي مسائل أخرى .

٨ - اعتماد مشروع تقرير الدورة الحادية والاربعين .

٩ - اختتام الدورة .

١٧ - وفيما يتعلق باشتراك الوفود الحكومية التي تحضر بصفة مراقب في الجلسات غير الرسمية للجنة التنفيذية وفي لجنتيها الفرعيتين خلال عام ١٩٩١ ، قررت اللجنة ، بغية إتاحة مزيد من الوقت للحكومات لتقديم طلبات الاشتراك ، إرجاء النظر في هذه المسألة وتناولها فيما بعد في إطار البند ٧ من جدول الأعمال عندما تنظر اللجنة في الوثيقة A/AC.96/XLI/CRP.6 بشأن مشاركة الوفود الحكومية التي لها صفة المراقب في عام ١٩٩١ . وقائمة وفود الحكومات ذات صفة المراقب التي وافقت اللجنة على هذا النحو على اشتراكها ترد ، في هذا التقرير ، بوصفها مقررا من مقررات اللجنة التنفيذية .

دال - البيان الافتتاحي الذي أدلى به رئيس اللجنة التنفيذية

١٨ - وجه السفير ازيكيوي الشكر الى جميع الوفود التي مكنته من الاضطلاع برئاسة الدورة الحادية والاربعين للجنة التنفيذية . وأعرب عن أمله في أن تتمكن اللجنة من بلوغ أهدافها ، بتعاون جميع الوفود .

ثانيا - المناقشة العامة

(البنود ٤ - ٩)

١٩ - يرد نص البيان الافتتاحي الذي أدلى به المفوض السامي أمام اللجنة التنفيذية في مرفق هذا التقرير . ويرد بيان كامل لمداولات اللجنة ، بما فيها البيانات أو غيرها من الكلمات التي أدلت بها الوفود بشأن جميع بنود جدول أعمال الاجتماع ، والبيانين الختاميين للرئيس والمفوض السامي ، في المحاضر الموجزة للدورة (A/AC.96/SR.453-460) .

ثالثا - مقررات اللجنة واستنتاجاتها

ألف - استنتاجات ومقررات بشأن الحماية الدولية

١ - استنتاج عام بشأن الحماية الدولية

٣٠ - إن اللجنة التنفيذية ،

(أ) تعيد تأكيد الطابع المركزي والأساسي لوظيفة المفوض السامي في مجال الحماية الدولية ؛

(ب) تدعو الدول ، ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين والأطراف المعنية الأخرى إلى اتخاذ جميع التدابير اللازمة لضمان حماية اللاجئين حماية فعالة ، وتذكر في هذا الصدد بما للاتفاقية المتعلقة بوضع اللاجئين[(١)] المؤرخة ٢٨ تموز/يوليه ١٩٥١ ، وللبروتوكول المتعلق بوضع اللاجئين[(٢)] المؤرخ ٣١ كانون الثاني/يناير ١٩٦٧ من أهمية أساسية ؛

(ج) تعرب عن شديد قلقها إزاء استمرار تعرض حماية اللاجئين لخطر بالغ في دول كثيرة ، بما في ذلك عن طريق الطرد والرد وغير ذلك من التهديدات الموجهة إلى سلامة اللاجئين البدنية وكرامتهم ورفاهيتهم ؛

(د) تلاحظ بقلق أن بعض اللاجئين قاموا في بعض الحالات بأنشطة معينة تنافت مع مصالح الأمن القومي ، وتعيد في هذا الإطار تأكيد استنتاجها رقم ٤٨ (د - ٣٨) المتعلق بالهجمات العسكرية والمسلحة على مخيمات اللاجئين ومستوطناتهم ، وبوجه خاص ، فقرته ٤ (أ) ؛

(هـ) تؤكد على الترابط الوثيق بين الحماية الدولية والتضامن الدولي ، والمساعدة المادية ، وتوفير الحلول من خلال العودة الطوعية إلى الوطن ، والإدماج في بلدان اللجوء أو إعادة التوطين ، وتدعو المفوض السامي إلى مواصلة بذل جهوده من أجل ضمان إدماج تدابير الحماية إدماجا كاملا في برامج المساعدة والحلول الدائمة ؛

(و) إذ تلاحظ الصلة بين الحماية وإعادة التوطين ، تؤكد على ضرورة قيام الدول بتوفير الاماكن المناسبة للاجئين الذين يحتاجون إلى إعادة توطين ؛

(ز) تلاحظ أن بلدان اللجوء الاول تتحمل العبء الاساسي للاجئين والمشردين وطالبي اللجوء ، وتدعو المجتمع الدولي والمفوض السامي إلى مواصلة بذل الجهود من أجل تقاسم مهمة تقديم المساعدة والحلول ، ومتابعة البحث عن آليات توفر حلولا مناسبة للمجموعات المعنية ؛

(ح) تعرب عن قلقها إزاء عدم كفاية الحماية الدولية الممنوحة لمجموعات شتى من اللاجئين في أنحاء مختلفة في العالم ، بما في ذلك عدد كبير من الفلسطينيين ، وتعرب عن أملها في استمرار بذل الجهود داخل منظومة الامم المتحدة لتلبية احتياجاتهم من الحماية ؛

(ط) تشجع جميع الدول الاطراف في اتفاقية عام ١٩٥١ المتعلقة بوضع اللاجئين وبروتوكولها لعام ١٩٦٧ على الرد ، في أقرب وقت ممكن ، على الاستبيان الخاص بتنفيذ هذين الصكين ، وهو الاستبيان الذي عممه المفوض السامي كي يتمكن من تقديم تقرير تفصيلي عن تنفيذهما إلى اللجنة التنفيذية في دورتها الثانية والاربعين ؛

(ي) تلاحظ مع التقدير إنجازات مكتب المفوض في ترويج قانون اللجوء ونشره ، ولا سيما من خلال تنظيم دورات دراسية تدريبية عن الحماية ، وفي الحفاظ على قدرة إجراء البحوث ، وتدعو المفوض السامي إلى النظر في كيفية متابعة هذه الانشطة في حدود ما يوجد من موارد .

٢ - استنتاج بشأن المذكرة المتعلقة بالحماية الدولية

٢١ - إن اللجنة التنفيذية ،

إذ ترحب بالتقدم الشديد المحرز خلال السنوات الـ ٤٠ الماضية في إيجاد حلول لحالات اللجوء في عدد من المناطق وفي ضمان تقديم الحماية والمساعدة إلى ملايين اللاجئين على أساس مبادئ قانونية مقبولة وبروح من التضامن الدولي وتقاسم الاعباء ؛

وإذ تأخذ في الاعتبار ، مع ذلك ، أنه على الرغم من هذه التطورات الإيجابية والتعاون الدولي في إيجاد حلول للحالات ، فإن مشكلة اللاجئين واللجوء في مجموعها تزداد حجما وتعقدا ، وتستمر على الدوام ؛

واقتناعا منها بأن هذه المبادئ الإنسانية ومبادئ حقوق الإنسان التي هي أساس الاهتمام الدولي باللاجئين وحمايتهم هي مبادئ مناسبة لهذه الايام قدر ما كانت في عام ١٩٥١ ؛

وإذ تعتقد مع ذلك أن حجم مشكلة اللاجئين واللجوء وخصائصها حاليا يتطلبان إعادة تقييم مناسبة للاستجابات الدولية تجاه المشكلة حتى الآن ، بغية وضع نهوج شاملة لمواجهة الحقائق الراهنة ؛

وإذ تؤكد أنه ينبغي ، لنجاح النهوج الشاملة ، أن تسعى ، أيضا ، إلى الاستجابة لجميع شواغل الدول المتأثرة ، بما فيها دول اللجوء الاول والدول المستقبلة ؛

وإذ تعرب عن تقديرها للنهج الشامل الذي اتبع في مذكرة المفوض السامي بشأن الحماية الدولية في عرض بعض الاعتبارات المتعلقة بوضع استراتيجيات تتعلق باللاجئين ؛

(أ) تحيط علما بتشديد المفوض السامي في مذكرة بشأن الحماية الدولية على ما يلي :

'١' منع حدوث الحالات الناشئة والإنذار المبكر بوقوعها ، والتوسط باعتباره أسلوبا فعالا لاحتواء المشاكل ؛

'٢' الابعاد المحتملة لحقوق الإنسان المتصلة بتدفقات اللاجئين التي يمكن أن تكون أيضا مصدرا لعدم الاستقرار الوطني والدولي ؛

'٣' الفرق بين اللاجئين والاشخاص الذين يسعون إلى الهجرة لاسباب اقتصادية أو لاسباب تتصل بها ، وضرورة أن تحترم أية سياسة بشأن اللاجئين الفروق الاساسية بين هاتين الفئتين من الناس ، وأن تتفق هذه

السياسة تماما مع المبادئ الخاصة بحماية اللاجئين ، والضرورية لها ، بما في ذلك اللجوء الأول وعدم رد اللاجئين ؛

'٤' إن العودة الطوعية إلى الوطن ، أو التوطين المحلي أو إعادة التوطين ، أي الحلول التقليدية لمشاكل اللاجئين ، لا تزال جميعها استجابات سليمة وهامة لحالات اللجوء ، حتى عندما تكون العودة الطوعية إلى الوطن هي الحل الغالب ؛

'٥' وضع تدابير من شأنها أن تدعم قبول الحلول التقليدية الدائمة الثلاثة وأن توسع نطاقها ؛

'٦' ضرورة اضطلاع بلدان المنشأ بمسؤولية كبيرة في البحث عن حلول مناسبة ، تشمل حلولا من خلال تناول الأسباب الجذرية وتسهيل العودة الطوعية إلى الوطن وعودة رعاياها من غير اللاجئين ؛

'٧' توضيح أكثر تفصيلا لمفهوم مسؤولية الدول ، ولا سيما فيما يتعلق بمسؤوليات بلدان المنشأ ؛

'٨' استخدام أكثر إيجابية وفعالية من جانب الدول ومكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لهيئات الخبراء المؤهلين التابعة للأمم المتحدة وغيرها من الهيئات المماثلة ، حسب الاقتضاء ، بما في ذلك الهيئات المعنية بحقوق الإنسان في مجالات اختصاصها ذات الصلة ؛

'٩' النظر في المعونة الإنمائية كتدبير تكميلي لمعالجة أسباب حالات اللجوء وما يماثلها ، ومنع حدوث مثل هذه الحالات ، وإيجاد حلول لها ؛

'١٠' تشجيع الهيئات أو التجمعات الإقليمية ، على نحو أكثر إيجابية ، على المساهمة في إيجاد حلول إيجابية للمشاكل في مناطق كل منها ؛

'١١' اتخاذ الدول تدابير للتعامل ، على نحو يتسم بالشعور بالمسؤولية وبالفعالية ، مع طالبي اللجوء المرفوضين ؛

'١٢' الإدماج الكامل للانشطة الإعلامية في الاستراتيجيات ؛

'١٣' تشجيع إجراء مناقشة كاملة ومفتوحة للنهوج الجديدة ؛

'١٤' النظر في العلاقة بين مشاكل اللجوء والهجرة الدولية .

(ب) تقرر إحالة هذه المسائل إلى الفريق العامل المعني بالحلول والحماية ، التابع للجنة التنفيذية ، للنظر فيها .

٣ - استنتاج بشأن الحلول والحماية

٢٢ - تقرر اللجنة التنفيذية ما يلي :

(أ) تحيط علما بإنشاء الفريق العامل المعني بالحلول والحماية ؛

(ب) تطلب عقد اجتماع آخر للفريق العامل ، في أقرب وقت ممكن ، بعد انتهاء الدورة الحادية والاربعين للجنة التنفيذية ؛

(ج) تلاحظ ، من حيث المبدأ ، أن الاشتراك في مناقشات الفريق العامل ينبغي ألا يقتصر على البلدان الاعضاء في اللجنة التنفيذية فقط ، وأنه ينبغي للفريق العامل أن يبت في ذلك على ضوء متطلبات عمله ؛

(د) تلاحظ أيضا أن أعمال الفريق العامل عاجلة ، وأن من المطلوب إحراز نتائج بحيث يُستصوب وضع جدول زمني محكم للعمل ، على الرغم من أنه ينبغي أن يترك للفريق ذاته اتخاذ أي قرار بشأن جدولة الاجتماعات جدولة زمنية أدق ؛

(هـ) تطلب تقديم تقرير عن أعمال الفريق العامل إلى الدورة الثانية والاربعين للجنة التنفيذية التي ستعقد في عام ١٩٩١ .

٤ - استنتاج بشأن اللاجئات والحماية الدولية

٢٣ - إن اللجنة التنفيذية ،

إذ تلاحظ بقلق شديد الانتهاكات الواسعة الانتشار التي تلحق بحقوق اللاجئات وما لهن من احتياجات محددة ،

وإذ تشدد على إمكانات اللاجئات وضرورة ضمان مشاركتهن مشاركة تامة في تحليل احتياجاتهن وفي وضع وتنفيذ برامج تُستخدم فيها مواردهن استخداما مناسبا ،

وإذ تعيد تأكيد استنتاجها رقم ٣٩ (د - ٣٦) بشأن اللاجئات والحماية الدولية ،

وإذ تؤكد على أن كل إجراء يتخذ لصالح النساء اللاجئات يجب أن يسترشد بالصكوك الدولية ذات الصلة المتعلقة بمركز اللاجئين وكذلك بصكوك حقوق الإنسان الاخرى المنطبقة ، ولا سيما اتفاقية الامم المتحدة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة ، بالنسبة للدول الأطراف في هذه الاتفاقية ،

وإذ تُقر بأن ضمان المساواة في معاملة اللاجئات واللاجئين قد يقتضي اتخاذ إجراءات محددة في صالح اللاجئات ،

وإذ تشير إلى ما لاستراتيجيات نيروبي التطلعية للنهوض بالمرأة من صلة خاصة بهذا الموضوع ، وإلى التزام منظومة الامم المتحدة بأسرها بوضع أحكام هذه الاستراتيجيات موضع التنفيذ ،

وإذ تكرر التأكيد على أهمية جمع بيانات تسمح برصد التقدم المحرز في تلبية احتياجات اللاجئات ،

(أ) تحث الدول ، ومنظمات الامم المتحدة ذات الصلة ، وكذلك المنظمات غير الحكومية ، حسب الاقتضاء ، على ضمان تفهم احتياجات اللاجئات ومواردهن تفهما كاملا ، وعلى إدماج تلك الاحتياجات والموارد إدماجا كاملا ، قدر الإمكان ، في أنشطتها وبرامجها ، وعلى السعي ، تحقيقا لهذه الغاية ، إلى بلوغ الاهداف التالية ، من بين جملة أهداف ، لدى المساعدة على اتخاذ تدابير لتحسين الحماية الدولية للاجئات :

'١' المساعدة بقوة على تحقيق مشاركة اللاجئات مشاركة تامة وفعلية في تخطيط جميع قطاعات البرامج المتعلقة باللاجئين ، وتنفيذها وتقييمها/ رصدها ؛

'٢' زيادة تمثيل الموظفات المدربات تدريبا مناسبا على عموم مستويات جميع المنظمات والكيانات العاملة في البرامج المتعلقة باللاجئين ، وضمان إمكانية اتصال اللاجئات مباشرة بهؤلاء الموظفات ؛

'٣' القيام ، أينما لزم ، بتوفير موظفات للمقابلات ماهرات في إجراءات تحديد مركز اللاجئ ، وضمان إمكان مرور طالبات اللجوء بهذه الإجراءات على نحو مناسب ، حتى عندما يرافقهن ذكور من أفراد أسرهن ؛

'٤' ضمان معرفة جميع اللاجئين ، وموظفي المنظمات ذات الصلة ، والسلطات ، حقوق اللاجئات واحتياجاتهن ومواردهن معرفة تامة ، ومساندتهم لها واتخاذهم إجراءات محددة مناسبة بشأنها ؛

'٥' إدماج اعتبارات خاصة بحماية اللاجئات في أنشطة المساعدة منذ نشوئها ، بما في ذلك عند تخطيط مخيمات اللاجئين ومستوطناتهم ، بغية التمكن من الردع في حالات الإيذاء الجسدي والجنسي وكشفها والتعويض عنها ، وكذلك الشواغل الاخرى المتعلقة بالحماية ، في أقرب وقت ممكن ؛

'٦' تقديم مشورة فنية مناسبة ثقافيا قائمة على أساس النوع ، وكذلك خدمات أخرى متصلة باللاجئات اللاتي يقعن ضحايا للإيذاء ؛

'٧' التعرف على الأشخاص الذين ارتكبوا جرائم ضد اللاجئات ، ومقاضاتهم ، وحماية ضحايا هذه الجرائم من الأعمال الانتقامية ؛

'٨' إصدار وثائق فردية لتحديد الهوية و/أو التسجيل لجميع اللاجئيات ؛

'٩' إتاحة الفرصة أمام جميع اللاجئات من النساء والفتيات للحصول فعلا وعلى نحو منصف على الخدمات الاساسية ، بما فيها الغذاء والماء

ولوازم الإغاثة ، والخدمات والمرافق الصحية ، والتعليم والتدريب على تكوين المهارات ، وإتاحة فرص الكسب لهن ؛

'١٠' توفير ما يلزم لموافقة اللاجئات على كل من القرارات المتخذة بشأن الحلول المستديمة المتعلقة بهن ولاشتراكهن في اتخاذ مثل هذه القرارات بصورة مستنيرة وفعالة ؛

'١١' ضمان اشتمال برامج إعادة التوطين على احتياطات خاصة تتعلق باللاجئات المعرضات للخطر .

(ب) يدعو مكتب المفوض إلى القيام على سبيل الاستعجال بوضع مبادئ توجيهية شاملة بشأن حماية اللاجئات إنفاذا لسياسته المتعلقة باللاجئات ، بصيغتها الواردة في الوثيقة A/AC.96/754 .

باء - مقرر بشأن سياسة مكتب المفوض المتعلقة باللاجئات

٢٤ - إن اللجنة التنفيذية ،

(أ) تقرّ سياسة مكتب المفوض المتعلقة باللاجئات ، بصيغتها الواردة في الوثيقة A/AC.96/754 .

(ب) تحث الدول ، ومنظمات الامم المتحدة ذات الصلة ، وكذلك المنظمات غير الحكومية ، على تعزيز تنفيذ مكتب المفوض لهذه السياسة من خلال جهودها الذاتية ، بما في ذلك في مجال التدريب ؛

(ج) تدعو المفوض السامي إلى تقديم تقرير مرحلي في الدورة الثانية والاربعين عن تنفيذ هذه السياسة في كل من أنشطة الحماية والمساعدة . وينبغي أن يتناول هذا التقرير أيضا وضع المبادئ التوجيهية الشاملة المتعلقة بحماية اللاجئات وتطبيقها في إطار هذه السياسة .

جيم - استنتاج بشأن تنفيذ خطة العمل الشاملة
للاجئين من أبناء الهند الصينية

٢٥ - إن اللجنة التنفيذية ،

إذ تشير إلى مقرر اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي المعتمد في الدورة الاربعين ، وعنوانه "المؤتمر الدولي المعني باللاجئين من أبناء الهند الصينية" ، الذي أعربت فيه عن بالغ ارتياحها لعقد المؤتمر الدولي المعني باللاجئين من أبناء الهند الصينية ورحبت باعتماد الإعلان وخطة العمل الشاملة بشأن اللاجئين من أبناء الهند الصينية[٣] ، وأحاطت علما بما أُحرز من تقدم ، وطلبت إلى لجنة التوجيه أن تواصل دورها التنسيقي والتقييمي المتعدد الاطراف ،

وإذ تشير كذلك إلى القرار ١٣٨/٤٤ المؤرخ ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ المتعلق بالمؤتمر الدولي المعني باللاجئين من أبناء الهند الصينية ، الذي اعتمدته الجمعية العامة للامم المتحدة ، ورُحب فيه بالنجاح الذي كلّل المؤتمر الدولي المعني باللاجئين من أبناء الهند الصينية وباعتماد الاعلان وخطة العمل الشاملة ، وطلب فيه إلى جميع الدول المعنية والوكالات المتخصصة والمنظمات الاقليمية والحكومية الدولية وغير الحكومية ذات الصلة أن تتخذ مختلف التدابير المطلوبة منها في إطار خطة العمل الشاملة وطبقا لنصها ، وأن تقدم الموارد إلى البرامج العامة والخاصة لمكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين لتمكينها من الاضطلاع بالمهام المحددة في خطة العمل الشاملة ،

(أ) تقر بأنه قد تم إحراز تقدم شديد في تنفيذ عناصر من خطة العمل الشاملة ، مثل الحملة الاعلامية الجماهيرية ، وتحديد مركز اللاجئ ، وتوسيع نطاق برامج المغادرة المنتظمة ، وإعادة توطين اللاجئين المقيمين وقتا طويلا ، والتشجيع على العودة الطوعية إلى الوطن ، وتشدد على ضرورة مواصلة بذل الجهد في سبيل ضمان التنفيذ التام والمتوازن لجميع العناصر المتعاضدة لخطة العمل الشاملة ، بما فيها اللجوء المؤقت والإعادة إلى الوطن ؛

(ب) ترحب بقرار الامين العام تعيين المفوض السامي بوصفه ممثله الخاص لتنسيق الجهود مع جميع الاطراف المعنية ، للمساعدة على تحقيق عودة غير اللاجئين على مراحل وبنظام بشكل يتمشى تماما مع الولاية الانسانية المسندة إلى مكتبه وفي

ظروف من الأمان والكرامة ؛ وتنسيق رصد عمليات العودة هذه في بلدان اللجوء الأول مع وكالات وبرامج أخرى ؛ ورصد حالة العائدين في فييت نام وضمان سلامتهم ورفاههم بوجه عام ؛ والقيام ، مع جميع الأطراف المعنية ، بتنسيق تقديم المساعدة الانسانية والاقتصادية إلى المناطق التي تتم العودة اليها ، على أن يظل تنفيذ هذه البرامج من مسؤولية الوكالة المعنية ؛

(ج) تشيد بما يبذله المفوض السامي من جهود لا تكلّ في محاولته الحصول على توافق في الآراء بشأن عودة غير اللاجئين وفي تسوية الخلافات بين الدول في هذا الشأن ، وترحب بما اتُخذ مؤخرا من خطوات ايجابية من أجل زيادة عدد العائدين ، على الرغم من عجز لجنة التوجيه من التوصل إلى توافق تام في الآراء بشأن تنفيذ هذا العنصر من خطة العمل الشاملة ؛

(د) ترجو المفوض السامي ولجنة التوجيه مواصلة القيام بدورهما التنسيقي المتعدد الأطراف لضمان تنفيذ خطة العمل الشاملة تنفيذا تاما ؛

(هـ) تحث بقوة على التوصل ، استنادا إلى الجهود المختلفة التي تبذلها الدول والمنظمات الدولية ، إلى توافق آراء في المستقبل القريب يمكّن من تنفيذ خطة العمل الشاملة تنفيذا تاما .

دال - استنتاج بشأن إعادة مواطني كمبوديا إلى وطنهم

٣٦ - إن اللجنة التنفيذية ،

إذ تحيط علما بقرار مجلس الأمن ٦٦٨ (١٩٩٠) المعتمد في ٢١ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ ، الذي يؤيد فيه إطار تسوية سياسية شاملة لنزاع كمبوديا ، ويشجع الأمين العام ، في جملة أمور ، على أن يواصل ، في سياق الأعمال التحضيرية لإعادة عقد مؤتمر باريس الدولي المعني بكمبوديا ، الدراسات التحضيرية التي تجري لتقدير ما يتصل بدور الأمم المتحدة من موارد وآثار وتوقيت ، وغير ذلك من الاعتبارات ،

وإذ تشير إلى أن الامين العام قد عيّن مكتب المفوض السامي بوصفه وكالة الامم المتحدة الرئيسية فيما يتعلق بعودة اللاجئين الكمبوديين طوعا إلى وطنهم وعودة المشردين ،

وإذ تلاحظ بارتياح أن الاتفاق الاطاري يشير ، كجزء من "عملية للتوطين" ، إلى جملة أمور ، من بينها وثيقة وضعها مؤتمر باريس الدولي المعني بكمبوديا (٣٠ تموز/يوليه - ٣٠ آب/أغسطس ١٩٨٩) بشأن العودة إلى الوطن ،

وإذ تلاحظ مع التقدير أن مكتب المفوض قد قاد بعثة مشتركة بين الوكالات أوفِدت إلى كمبوديا في أيار/مايو وحزيران/يونيه ١٩٩٠ لإرساء الاساس لعملية العودة إلى الوطن هذه ،

وإذ تدرك وجوب الاضطلاع بأعمال تحضيرية أولية على نطاق واسع حسبما تسمح به الاوضاع الامنية بغية تقليل المخاطر البالغة التي يمكن أن تستتبعها حركة للعودة بمثل هذه الضخامة ،

(أ) تطلب إلى المفوض السامي أن يعمل مع الامين العام على ضمان توجيه الاهتمام فيما تقوم به الامم المتحدة من تخطيط شامل إلى الاحتياجات المالية وغيرها من الاحتياجات اللازمة لبرامج الإعادة إلى الوطن وإعادة الادماج على نحو مناسب وعلى وجه الاستعجال ، وتطلب اجراء تسوية شاملة في كمبوديا ، ثم تناشد الحكومات والمانحين الاخرين أن يستجيبوا بسرعة ،

(ب) تطلب إلى جميع الحكومات والاطراف المعنية أن تسهم في ايجاد مناخ من الامن والثقة ، لكي يمكن اتخاذ تدابير إعادة العائدين إلى وطنهم وإعادة ادماجهم في ظل الامان مع مراقبة دولية .

هاء - استنتاج بشأن المؤتمر الدولي المعني بلاجئي أمريكا الوسطى

٢٧ - إن اللجنة التنفيذية ،

إذ تلاحظ مع التقدير الدور القيِّم الذي تقوم به بلدان المنطقة والامين العام للامم المتحدة ومكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين وبرنامج الامم المتحدة الانمائي ، وكذلك ، على وجه الخصوص ، المنظمات غير الحكومية والمجتمع الدولي برمته ، في سعيهم إلى بلوغ أهداف الاعلان وخطة العمل المنسقة لصالح اللاجئين والعائدين والمشردين من أبناء أمريكا الوسطى(٤) ، المعتمد في مدينة غواتيمالا في أيار/مايو ١٩٨٩ ،

وإذ تشير مع التقدير إلى اعلانات التاييد لعملية المؤتمر الدولي المعني بلاجئي أمريكا الوسطى ، الواردة في البلاغين الصادرين عن رؤساء بلدان أمريكا الوسطى في اجتماعيهم المعقودين في مونتيلمار بنيكاراغوا في ٣ نيسان/ابريل ١٩٩٠ وفي أنتيفوا بغواتيمالا في ١٧ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ، وفي قرار الجمعية العامة ١٣٩/٤٤ المؤرخ ١٥ كانون الاول/ديسمبر ١٩٨٩ ، وفي البلاغ الصادر عن اجتماع سان خوسيه الرابع لوزراء خارجية الاتحاد الاوروبي وبلدان أمريكا الوسطى ، المعقود في دبلن في ٩ و ١٠ نيسان/ابريل ١٩٩٠ ،

وإذ ترحب ، مع التقدير ، بإعلان الاجتماع الدولي الاول للجنة متابعة المؤتمر الدولي المعني بلاجئي أمريكا الوسطى ، وهو الاجتماع المعقود في نيويورك في يومي ٢٧ و ٢٨ حزيران/يونيه ١٩٩٠ ،

(أ) تؤكد من جديد أن ايجاد الحلول لمشاكل اللاجئين والعائدين والمشردين يشكِّل ، على نحو ما ورد في خطة العمل المتفق عليها ، جزءا لا يتجزأ من الجهود الرامية إلى تحقيق السلم والديمقراطية والتنمية في منطقة أمريكا الوسطى ؛

(ب) ترجو حكومات المنطقة أن تعزز سير عمل شتى الاليات المنشأة في خطة العمل المتفق عليها ، على الصعيدين الوطني والدولي ، كيما تحافظ العملية التي شرع فيها المؤتمر الدولي المعني بلاجئي أمريكا الوسطى على زخمها بوصفها وسيلة متفق عليها للعكوف على تلبية احتياجات السكان المتأثرين في المنطقة ؛

(ج) ترجو أيضا المفوض السامي أن يعزز جهوده الرامية إلى مواصلة تقديم الدعم التام ، من خلال وحدة الدعم المشترك للمؤتمر الدولي المعني بلاجئي أمريكا الوسطى ، إلى حكومات المنطقة والمنظمات غير الحكومية المعنية ، ضمانا للتنفيذ الفعّال لمشاريع المؤتمر المذكور ، وأن يعزز تعاونه مع برنامج الامم المتحدة الانمائي ، وكذلك تعاون جميع الأطراف الاعضاء في أفرقة الدعم الوطنية ، وفقا للنهج المتكامل للمؤتمر ؛

(د) تناشد حكومات أمريكا الوسطى وبليز والمكسيك ، وكذلك المجتمع الدولي ، والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية ، أن تزيد من جهودها في سبيل تنفيذ خطة العمل المتفق عليها تنفيذا تاما ، فتتوصل بذلك إلى ايجاد حلول مستديمة تعود بالمنفعة على اللاجئين والعائدين والمشردين .

واو - استنتاج بشأن حالة اللاجئين في افريقيا

٣٨ - إن اللجنة التنفيذية ،

إذ تدرك أن مشكلة اللاجئين في افريقيا قد اتخذت أبعادا مقلقة ،

وإذ تدرك أن بلدان افريقيا ما برحت تعاني نكسات اقتصادية خطيرة نتيجة للكوارث التي يصنعها الانسان والكوارث الطبيعية ،

وإذ تلاحظ بقلق أن اختلال التوازن بين الموارد المتاحة لمكتب المفوض والاحتياجات المتزايدة يؤثر تأثيرا سلبيا في رفاهية اللاجئين في افريقيا وبلدان اللجوء فيها ،

وإذ تشدد على أن البلدان الافريقية ما برحت تستضيف ملايين اللاجئين وتقدم المساعدة لهم على الرغم من تضاؤل مواردها الوطنية ،

وإذ تعرب عن تقديرها للدعم الذي يقدمه المجتمع الدولي إلى المفوض السامي وموظفيه في استجابتهم السريعة لحالة اللاجئين الخطيرة في افريقيا ،

وإذ تحيط علما بـ "إعلان الخرطوم" المتعلق بأزمة اللاجئين في افريقيا الصادر في ٢٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٠ عن لجنة الـ ١٥ المعنية باللاجئين التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ،

(أ) تشجع اجراءات المتابعة الواردة في اعلان الخرطوم الذي يدعو الدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية إلى التعهد بتعزيز القدرة على الادارة وعلى حل المنازعات في سبيل المساعدة على إزالة الاسباب الجذرية التي تؤدي إلى حدوث تدفقات اللاجئين وعلى ايجاد حلول مستديمة للاجئين في افريقيا ؛

(ب) تدعو المجتمع الدولي إلى النظر في تقديم موارد كافية استنادا إلى تقدير الاحتياجات وتصميم البرامج بدقة بالغة ، بغية تمكين المفوض السامي من القيام ، بالتعاون مع منظمات أخرى ذات صلة ، بتنفيذ ولايته كاملة ؛

(ج) تدعو البلدان المضيفة إلى مواصلة اتخاذ تدابير تساعد على تقديم الحماية والمساعدة والحلول المستديمة بأكثر الطرق فعالية من حيث التكاليف ؛

(د) تشدد على ضرورة متابعة توصيات المؤتمرين الدوليين الاول والثاني المعنيين بتقديم المساعدة إلى اللاجئين في افريقيا وخطة عمل المؤتمر الدولي المعني بمحنة اللاجئين والعائدين والنازحين في الجنوب الافريقي وترجمة هذه التوصيات إلى اجراءات محددة من أجل العكوف على تلبية احتياجات اللاجئين والعائدين والمشردين .

زاي - مقررات بشأن مسائل ادارية ومالية

٣٩ - إن اللجنة التنفيذية ،

ألف

وقد استعرضت المعلومات الواردة في "أنشطة مكتب المفوض المموّلة من صناديق التبرعات : تقرير عن الفترة ١٩٨٩ - ١٩٩٠ والبرامج والميزانية المقترحة لعام ١٩٩١" (A/AC.96/751 ، الاجزاء من الاول إلى الخامس ، و Part I/Add.1) ؛ و "استعراض عام لانشطة مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين عن الفترة ١٩٨٩-١٩٩٠" (A/AC.96/753 و Add.1) ؛ و "تكملة برنامج مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون

اللاجئين ، واسقاطات التمويل وتوفير الموظفين" (A/AC.96/764)[٦] ؛ و "مذكرة اعلامية عن أنشطة التقييم التي يضطلع بها مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين" (A/AC.96/757) ،

وقد أحاطت علما بحسابات صناديق التبرعات عن سنة ١٩٨٩ وبرأي مراجعي الحسابات وبتقرير مجلس الامم المتحدة لمراجعي الحسابات عنها (A/AC.96/755) ،

وإذ ترحب بتقرير اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية (A/AC.96/756) ،

وإذ تأخذ في اعتبارها التقارير المفصّلة عن الإجراء الذي اتخذه مكتب المفوض بشأن توصيات الفريق العامل المؤقت للجنة التنفيذية المعني بمسائل البرامج والميزانية والادارة والتنظيم (A/AC.96/761)[٧] ، وعن التعاون مع المنظمات الاخرى (A/AC.96/762)[٨] ، وعن مسائل التمويل (A/AC.96/763)[٩] ،

(أ) توافق ، في سياق استنتاجاتها ومقرراتها بشأن أنشطة المساعدة الواردة في الجزء ألف من الفصل الثالث/أولا من الوثيقة A/AC.96/737 ، على البرامج القطرية وبرامج المناطق والمخصصات الكلية الواردة في A/AC.96/751 (Parts I to V)، والموجزة في العمود ٧ من الجدول الثاني من الوثيقة A/AC.96/753 ، التي تتفق مع موافقة الدورة الاستثنائية للجنة التنفيذية في أيار/مايو ١٩٩٠ على هدف البرامج العامة المعدل لعام ١٩٩٠ والبالغ ٩٠٠ ٨٨٥ ٣٤٠ دولار (بما في ذلك ١٠ ملايين دولار لصندوق الطوارئ ، والتي تبلغ مع الرصيد المرحل لعام ١٩٨٩ والبالغ ٠٠٠ ٠٣٠ ٣٨ ، ما قدره ٩٠٠ ٨٨٥ ٣٧٨ دولار ؛

(ب) توافق على البرامج القطرية وبرامج المناطق والمخصصات الكلية للبرامج العامة لعام ١٩٩١ والبالغة ٥٠٠ ٥٥٥ ٣٤٥ دولار (بما في ذلك ١٠,٠ ملايين دولار لصندوق الطوارئ) على نحو ما يرد في الوثيقة A/AC/96/751 (Parts I to V) ، والموجزة في العمود ١٠ من الجدول الثاني من الوثيقة A/AC.96/753 والمعدلة في الوثيقة A/AC.96/751 (Part I/Add.1) والوثيقة A/AC.96/753/Add.1 ؛

(ج) وتأذن للمفوض السامي في إجراء هذه التعديلات في المشاريع والبرامج القطرية أو برامج المناطق والمخصصات الكلية حسبما قد تقتضيه التغيرات التي تؤثر في برامج اللاجئين التي كانت هذه المخصصات مخططة لها ، مستخدما احتياطي البرامج

العامة عند الضرورة ، وأن يقدم تقريرا عن هذه التعديلات إلى اللجنة التنفيذية في دورتها القادمة ؛

(د) توافق على أن يتم في عام ١٩٩١ تحويل مبلغ يصل إلى ٠٠٠ ٣٠٠ دولار من احتياطي البرامج العامة إلى صندوق اسكان الموظفين الميدانيين ووسائل الراحة الاساسية ؛

(هـ) تلاحظ التقدم الذي أحرزه مكتب المفوض حتى الآن فيما يتعلق بتنفيذ توصيات الفريق العامل المؤقت التابع للجنة التنفيذية ، الواردة في التقارير المشار إليها أعلاه ، وتحث المكتب على مواصلة معالجة القضايا المعلقة المتصلة بالتوصيات وأن يقدم تقارير عنها إلى الاجتماعات المقبلة للجنة الفرعية المعنية بالمسائل الإدارية والمالية ؛

(و) تطلب إلى المفوض السامي أن يواصل ما يبذله من جهود في مجال ضمان زيادة التعاون فيما بين الوكالات في تلبية احتياجات اللاجئين ، وعلى وجه الخصوص ، في السعي إلى تكميل المساعي الإنسانية التي يبذلها مكتب المفوض بمبادرات إنمائية من جانب الوكالات المتخصصة في سبيل التوصل ، بفعالية وكفاءة ، إلى مزيد من نتائج ملموسة بدرجة أكبر صوب إيجاد حلول مستديمة ، كما تطلب إلى الحكومات الاعضاء دعم هذه الجهود في هيئات إدارة هذه الوكالات ؛

(ز) تحيط علما بأن من المقدر حاليا أن تبلغ تكاليف عملية تقليل عدد الموظفين ما بين ٢,٩ مليون دولار و ٣,٥ مليون دولار ، وتأذن للمفوض السامي في أن يغطي التكاليف المتصلة بالبرامج العامة (المقدر بأنها تتراوح بين ٢,٥ مليون دولار و ٣,٩ دولار) من احتياطي برامج ١٩٩٠ - ١٩٩١ ، علما بأنه سيتم بذل كل جهد لاستيعاب هذه التكاليف عند حدوثها في حدود المخصصات المعتمدة لتكاليف الدعم ؛

(ح) تلاحظ مع التقدير استمرار الدعم القوي المقدم من المانحين إلى مكتب المفوض في عام ١٩٩٠ ، وتطلب إليهم أن ينظروا بشكل عاجل في تقديم تبرعات إضافية لضمان تمويل الانشطة المبرمجة لعام ١٩٩٠ تمويلا كاملا وفي الوقت المناسب ، تخصص بأعم طريقة ممكنة بغية السماح بأن يكون لمكتب المفوض المرونة اللازمة لتخصيص الموارد المالية وفقا لأمس الحاجات ؛

(ط) تحث على إعلان تبرعات عام ١٩٩١ في وقت مبكر ، ولا سيما في مؤتمر إعلان التبرعات ، بغية تمكين المفوض السامي من تخطيط البرامج المعتمدة لعام ١٩٩١ وبدء تنفيذ هذه البرامج ؛

(ي) تطلب إلى الحكومات التي لا تتبرع لمكتب المفوض أن تقدم دعما ماليا بروح من التقاسم الدولي للاعباء ، وأن تعوض النقص في الموارد المالية فيما يتعلق بالاحتياجات المقدرة ؛

(ك) تكرر تشجيعها لمكتب المفوض على تأمين دخل إضافي من مصادر غير تقليدية ، وتطلب إلى الحكومات أن تنظر في تقديم الموارد المالية اللازمة للاستثمار الاولي الذي سيمكن مكتب المفوض من اتباع طرق جديدة لتوسيع قاعدة دخلها ؛

(ل) ترجو المفوض السامي أن يواصل مفاوضاته من أجل زيادة مشاركة الميزانية العادية للامم المتحدة في التكاليف الإدارية لمكتب المفوض في الميزانية البرنامجية للامم المتحدة لفترة السنتين ١٩٩٢ - ١٩٩٣ ، وترجو الاعضاء والمراقبين في اللجنة التنفيذية أن يوجهوا نظر وفودهم لدى جميع الهيئات الفرعية المختصة التابعة للجمعية العامة ، ولا سيما اللجنة الخامسة ، إلى هذه المسألة ، كيما تدعم هذه الجهود على النحو المناسب ؛

(م) تحيط علما بما أُحرز حتى الآن من تقدم فيما يتعلق بأنشطة التقييم ، وترجو المفوض السامي أن يقدم تقريرا إلى الدورة القادمة للجنة التنفيذية عن التطورات التي تزيد تعزيز أنشطة التقييم في مكتب المفوض ؛

باء

وإذ تشير إلى طلب الفريق العامل المؤقت التابع للجنة التنفيذية الذي وجهته إلى مكتب المفوض لتدرس ضرورة إنشاء صندوق للطوارئ بغرض تمكين المفوض السامي من الشروع في تنفيذ البرامج/المشاريع الحيوية للاجئين ريثما يتم تلقي التبرعات ، وأن تقدم تقريرا إلى اللجنة التنفيذية عن ذلك ،

وإذ تحيط علما بمقترح المفوض السامي الداعي إلى إنشاء حساب خاص للطوارئ على النحو الوارد في الفقرات من ٤٧ إلى ٥١ من التقرير عن الإجراء الذي اتخذته مكتب

المفوض بشأن توصيات الفريق العامل المؤقت التابع للجنة التنفيذية بشأن مسائل البرامج والميزانية والإدارة والتنظيم (A/AC.96/761) ،

وإذ تقر بحاجة المفوض السامي إلى درجة أعلى من المرونة بغية ضمان تمويل الاحتياجات الجارية في إطار البرامج العامة المعتمدة وتمويل احتياجات الطوارئ الأولية في إطار البرامج الخاصة ريثما يتم تلقي التبرعات المعقودة ،

ترجو المفوض السامي أن يلتمس مشورة اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية بشأن المقترحات الداعية إلى وضع آلية مناسبة تعكف على تلبية هذه الحاجة ، وكذلك بشأن المستوى والمعايير المناسبين لعمل هذه الآلية ، وأن يقدم إلى اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل الإدارية والمالية اقتراحا لمناقشته ، والموافقة عليه نيابة عن اللجنة بعد أن يتم الاتفاق على الآلية .

حاء - استنتاج بشأن مسائل توفير الموظفين

٣٠ - إن اللجنة التنفيذية ،

تحيط علما بورقة العمل التي قدمها رئيس مجلس موظفي مكتب المفوض إلى اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل الإدارية والمالية وتدعو رئيس مجلس الموظفين إلى أن يقدم تقريرا عن هذه القضايا وغيرها من القضايا التي تهم الموظفين للنظر فيها في اللجنة الفرعية المعنية بالمسائل الإدارية والمالية قبل انعقاد الدورة الثانية والاربعين للجنة التنفيذية .

طاء - جدول الأعمال المؤقت للدورة الثانية والاربعين
للجنة التنفيذية

٣١ - اعتمدت اللجنة بتوافق الآراء جدول الأعمال المؤقت التالي لاجتماع الدورة الثانية والاربعين للجنة التنفيذية (A/AC.96/XLI/CRP.8) :

١ - افتتاح الدورة

٢ - انتخاب أعضاء المكتب

٣ - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى

٤ - المناقشة العامة

٥ - (أ) استعراض برامج مكتب المفوض الممولة من صناديق التبرعات في الفترة ١٩٩٠ - ١٩٩١ ، واعتماد الميزانية المعدلة لعام ١٩٩١ ، والبرامج والميزانية المقترحة لعام ١٩٩٢ ؛

(ب) حالة التبرعات والاحتياجات المالية الإجمالية لعامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ ؛

(ج) الإدارة والتنظيم .

٦ - النظر في جدول الأعمال المؤقت للدورة الثالثة والاربعين للجنة التنفيذية

٧ - أية مسائل أخرى

٨ - اعتماد مشروع تقرير الدورة الثانية والاربعين

٩ - اختتام الدورة

ياء - مشاركة المراقبين عن الحكومات في عام ١٩٩١

٣٢ - نظرت اللجنة التنفيذية في طلبات مقدمة من وفود المراقبين عن الحكومات التالية للمشاركة في اللجنتين الفرعيتين الجامعتين المعنيتين بالحماية الدولية وبالمسائل الإدارية والمالية ، وللمشاركة كذلك في الدورات غير الرسمية للجنة التنفيذية أثناء عام ١٩٩١ ، ووافقت على هذه الطلبات : اثيوبيا ، والاردن ، واسبانيا ، واندونيسيا أوروغواي ، وايرلندا ، والبرتغال ، وبلغاريا ، وبنغلاديش ، وتشيكوسلوفاكيا ، وجمهورية كوريا ، وجيبوتي ، ورومانيا ، وزمبابوي ، وسري لانكا ، والسنغال ، وشيلي ، وغانا ، وغواتيمالا ، والفلبين ، وفييت نام ، وقبرص ،

والكاميرون ، وكوبا ، والكويت ، وكينيا ، وليبريا ، وماليزيا ، ومصر ، والمكسيك ، وملاوي ، ونيوزيلندا ، والهند .

كاف - إعلانات تفسيرية أو تحفظات متصلة باستنتاجات اللجنة ومقرراتها

١ - استنتاجات عامة بشأن الحماية الدولية

٣٣ - اعترض وفد اسرائيل على إدارج عبارة "بما في ذلك عدد كبير من الفلسطينيين" في الفقرة الفرعية (هـ) من الاستنتاج العام المتعلق بالحماية الدولية (انظر الفقرة ٣٠ أعلاه) .

الحواشي

(١) الامم المتحدة ، مجموعة المعاهدات ، المجلد ١٨٩ ، الرقم ٢٥٤٥ .

(٢) المرجع نفسه ، المجلد ٦٠٦ ، الرقم ٨٧٩١ .

(٣) انظر : A/44/523 ، المرفق .

(٤) انظر : A/44/527 و Corr.1 و Corr.2 ، المرفق .

(٥) انظر : A/43/717 و Corr.1 و Add.1 .

(٦) صدرت هذه الوثيقة من أجل الدورة الحادية والاربعين للجنة التنفيذية التي نظرت فيها بوصفها ورقة غرفة اجتماعات رمزها A/AC.96/XLI/CRP.4 .

(٧) صدرت هذه الوثيقة من أجل الدورة الحادية والاربعين للجنة التنفيذية التي نظرت فيها بوصفها ورقة غرفة اجتماعات رمزها A/AC.96/XLI/CRP.1 .

(٨) صدرت هذه الوثيقة من أجل الدورة الحادية والاربعين للجنة التنفيذية التي نظرت فيها بوصفها ورقة غرفة اجتماعات رمزها A/AC.96/XLI/CRP.2 .

(٩) صدرت هذه الوثيقة من أجل الدورة الحادية والاربعين للجنة التنفيذية التي نظرت فيها بوصفها ورقة غرفة اجتماعات رمزها A/AC.96/XLI/CRP.3 .

مرفق

البيان الافتتاحي الذي ألقاه مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في الدورة الحادية والاربعين للجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي

١ - منذ اجتماعنا الرسمي الاخير الذي عقدناه في أيار/مايو ، حدث عدد من التطورات الهائلة . فقد ألقت الاحداث الاخيرة التي وقعت في الشرق الاوسط ظلالا باردة على الرأي المتفائل الذي يقول إن عام ١٩٩٠ سيكون فاتحة عهد جديد في الشؤون الدولية . إن الحالة خطيرة . ومع ذلك ، لا ينبغي لنا أن ننسى أن نهاية الحرب الباردة ، واستبدال كثير من أنظمة الحكم الاستبدادية أو تحولها تحولا جذريا ، والدور الرئيسي الجديد الذي تقوم به الامم المتحدة ، كل ذلك أتاح لنا رغم ذلك فرصا لم يسبق لها مثيل للتعاون المتعدد الاطراف . ودعوني اليوم أقول بضع كلمات عن الكيفية التي أرى بها دور مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين في اغتنام هذه الفرص فتسهم بذلك في تشييد صرح السلام .

التحديات الجديدة والادوار الجديدة

٢ - أحدثت الازمة في الشرق الاوسط ، من جملة أمور ، تدفق موجة من الناس المعدمين والمجردين من أموالهم عبر الحدود الدولية . والاغلبية العظمى من هؤلاء هم عمال أجانب يحاولون محاولة يائسة العودة إلى بلدانهم . وفي أذهان الجماهير ووسائط الإعلام ، وفي كثير من الدوائر الحكومية ، وفيما بين الكثير من المنظمات غير الحكومية ، يعتبر هؤلاء المتدفقين "لاجئين" . وقد قضى الكثيرون منا في مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين قدرا بالغا من الوقت فعلا في الإجابة على أسئلة عن هذه المسألة . ومن الناحية البيروقراطية ، ربما تكون هذه الحالة قد أوجدت معضلة . وهؤلاء المحتاجين هم بشكل غالب عمال مهاجرون يستطيعون العودة إلى بلادهم ويريدون ذلك . فهم ليسوا لاجئين يحتاجون إلى حماية دولية . ومع ذلك ، بالنسبة لمفوض سام لشؤون اللاجئين له ولاية إنسانية ، وسياسة تقوم على أساس حقوق الإنسان ويسعى إلى حماية الضحايا من البشر ومساعدتهم ، لا يمكن أن توجد معضلة في مثل هذه الحالة . إنك لا تسأل شخصا يموت عمن تسبب في الحادث . إنك تحاول أن توجد مساعدة ودعما إلى الضحية وأن تحشد هذه المساعدة والدعم وتقدمهما .

٣ - هذا هو السبب الذي جعلني أقوم ، منذ المراحل الأولى للأزمة ، باتصالات شخصية مع ممثلي الحكومات في المنطقة وعرضت تقديم دعم مكتب المفوض وخبرته الفنية . واجتمعنا أيضا مع المنظمات ذات الصلة في محاولة لتحديد ما يجري - أو يجب - عمله ومن يقوم بذلك . وفي جميع هذه المبادرات ، بقيت على اتصال وثيق مع مكتب الأمين العام . وإنني قلق لأنه في وقت قد تحقق فيه أخيرا الأجهزة السياسية التابعة للأمم المتحدة مقاصدها الأصلية ، ربما يثبت أن النظام الإنساني الموازي ليس كافيا . ومن الواضح أن هناك حاجة ماسة إلى إلقاء نظرة جديدة على قدرة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي على الاستجابة لحالات الطوارئ الإنسانية في هذه الأيام استجابة سريعة وبطريقة متماسكة . ويعتزم مكتب المفوض المشاركة مشاركة فعالة في هذه الجهود .

٤ - والنزاع في ليبريا يشكل حدثا آخر وقع مؤخرا كان فيه مكتب المفوض منذ أوائل أيام الأزمة على اتصال بالحكومات وبمنظمة الوحدة الافريقية في محاولة للإسهام في احتواء الأزمة ، لكن دون نجاح للأسف . فقد استمر النزاع في ليبريا في التفاقم مسببا واحدة من أكبر وأسرع الهجرات الجماعية للاجئين شوهدت في أي مكان في السنوات الأخيرة . فقد طلب حاليا أكثر من ٠٠٠ ٥٠٠ ليبري اللجوء في البلدان المجاورة ، وهي كوت ديفوار وغينيا وسيراليون ، في الوقت الذي يمكن فيه أن يكون كثيرون قد شردوا داخل وطنهم . وبعد توجيه عدة نداءات ، تلقى مكتب المفوض الآن موارد مالية كافية للشهور المقبلة . وقد تم ، على الأقل ، الإقلال من حجم كارثة إنسانية ضخمة ، إن لم يكن قد تم تجنبها ، بفضل سخاء البلدان المضيفة والسكان المحليين ، والعمل الشاق الذي تقوم به بعض المنظمات غير الحكومية وتدخل مكتب المفوض وغيره من وكالات الأمم المتحدة ، وإن كان للأسف محدودا في البداية بسبب قيود التمويل . وقد يمنع حدوث تطورات ذات طبيعة سياسية وعسكرية وبعض الاسهامات المالية المقدمة مؤخرا من زيادة حدوث تدهور في الحالة .

الحالة الإدارية وحالة التمويل

٥ - هذه هي حقائق الوقت الحاضر وتحدياته . ومن أجل الاستجابة لها على نحو مفيد وفعال ، قضى المكتب جزءا كبيرا من الشهور التسعة الأولى من هذه السنة وهو يعيد تقييم وتصميم الهياكل اللازمة ، وإجراءات برامجنا وأساسها التمويلي .

٦ - وفي الاجتماع الذي عقدته اللجنة التنفيذية في أيار/مايو ، أشرت إلى تحسين استخدام مواردنا بوصفه واحدا من الدعامات الست لاستراتيجيتنا التمويلية . واعتقد أنه اتخذت في هذا الاتجاه خطوات هامة . فنحن لدينا في مقر مكتب المفوض هيكل جديد ،

هو أبسط بصفة خاصة عند القمة ، ولدينا القدرة على اتخاذ قرارات عن طريق لجنة الإدارة العليا تتعلق بالسياسة العامة والمضي في عملنا . ونحن الآن بصدد تخفيض النفقات بتقليل عدد الوظائف بنسبة ١٥ في المائة ، وننفذ حاليا قرارات برفع عدد مكاتبنا المغلقة أو المزمع اغلاقها في مختلف أنحاء العالم إلى ١٩ مكتبا . ورغم أن هذه التدابير ستؤدي على المدى الأطول إلى وفورات كبيرة ، فإن تنفيذها في إطار زمني ضيق جدا سيتطلب موارد إضافية لدفع تعويضات انهاء الخدمة إلى الموظفين المفصولين . وأنا أعرف أنه يمكنني أن اعتمد على فهم اللجنة التنفيذية وتأييدها في هذا الصدد .

٧ - وفي غمرة هذه التغيرات ، أعيد اسناد وظائف إلى أكثر من ١٣٠ موظفا دون اعطائهم مهلة كافية وكانوا في حالة تنقل أو هم في حالة تنقل . ورغم أن عمليات إعادة اسناد الوظائف هذه أدت إلى اضطراب كل من الأفراد وعائلاتهم وكذلك سير عمل مكتب المفوض عموما ، فقد لزمت هذه العمليات بفعل تأجيل مثل هذه القرارات لبعض الوقت في الماضي . وخلال كل ذلك ، وهي فترة مؤلمة وصعبة جدا في آن واحد ، أظهر موظفو مكتب المفوض - وممثلوهم المنتخبون ، مجلس الموظفين - إحساسا بالتعاون والفهم أعتبره احساسا نموذجيا .

٨ - وثمة دعائم أخرى للاستراتيجية زاد تطويرها ، وساعود إلى اثنتين من هذه الدعائم فيما بعد ، وهما الاداة السياسية لمبادرات الإنذار المبكر والجهود المبذولة للتشجيع على العودة الطوعية إلى الوطن . وينبغي لي أن أذكر أن المبادرات الخاصة بالتشجيع على تقديم دعم جديد من الجهات المانحة الحكومية والخاصة يتطلب مزيدا من الجهود و - يجب عليّ أن أضيف - وأيضا استثمارا في الوقت والموارد اللذين لا يتوافران لنا حاليا . ومع ذلك ، تشير النتائج المحدودة التي تحققت إلى أهمية استمرار الجهود في هذا المجال بقوة واقتناع .

٩ - لقد ثبت مرة أخرى أن تقديم الدعم من الجهات المانحة التقليدية يشكل دعامة يعوّل عليها ودعامة أقدرها تقديرا بالغا . فشكرا جزيلا لهذه المجموعة من المانحين ، لقد تلقينا حتى الآن ٤٠٦ ملايين دولار منها ٣٨٦,٧ مليون دولار للبرامج العامة و ١١٩,٣ مليون دولار للبرامج الخاصة . وهذا الإيراد الذي يُغطي ثلاثة أرباع العام يعادل أقل قليلا من ثلاثة أرباع ايرادنا المتوقع لعام ١٩٩٠ ، وهو ٥٥٠ مليون دولار . غير أنه مما يقلقني هو أنه بعد أن يؤخذ في الاعتبار الإيراد الثانوي المتوقع لا نزال نحتاج إلى نحو ٦٠ مليون دولار لتمويل برامجنا العامة ، وأن استجابة المانحين لعدد من البرامج الخاصة الهامة لا يزال مخيبا للامل جدا .

١٠ - وعموما ، ما برح أثر المشاكل المالية التي يعانيها مكتب المفوض ، ولا سيما في افريقيا ، شديدا على اللاجئين . إن العمليات التي تلازمها الصعوبة تكون فيها الانجازات صعبة التعزيز هي عمليات ضعيفة للغاية دون موارد احتياطيات الطوارئ والمخزونات الاحتياطية . وفي مثل هذه الظروف ، لا يتطلب بلوغ مجرد المستويات الاساسية الدنيا تخطيطا مناسبا فحسب بل يتطلب أن تحدث الامور حسبما هو مخطط له أيضا . وعندما لا يحدث ذلك ، يمكن أن تتصاعد المشاكل بسرعة إذا لم تتح على الفور موارد إضافية .

١١ - وقد ثبت أن تقديم كميات كافية من نوع الغذاء الصحيح في الوقت المناسب يمثل مشكلة خاصة ، ولكني أستشعر بشدة أثر عدم كفاية الموارد في فرص فاتت لايجاد الحلول ، وعلى سبيل المثال فيما يتعلق بالعودة المنظمة إلى الوطن من ملاوي إلى موزامبيق والادماج المحلي في الصومال . ومما يدعو إلى القلق بالقدر ذاته تقريبا أثر حالة التمويل على سياسات الحماية واللجوء . وهذه قضية شملتها المذكرة المتعلقة بالحماية الدولية التي قدّمت في هذه الدورة من اللجنة التنفيذية .

١٢ - وقد لزم أيضا تقليل فرص التعليم للاجئين ، فمثلا تأجل بناء مدارس في غربي اثيوبيا ، ولم يمكن الوفاء بكامل الطلب في ملاوي ، وأدى بطء الاستجابة للنداءات الموجهة من أجل اللاجئين الليبريين إلى الحد من المساعدة المقدمة حتى الآن من أجل توفير المواد التعليمية الاساسية بأقص درجة . ونتيجة لذلك تأثر في هذه البرامج وحدها أكثر من ٠٠٠ ٣٠٠ لاجئ في سن المرحلة الابتدائية . ومع ذلك ، فإن الاثر الكامل للمشاكل المالية لم يظهر بعد . فمثلا ، في حين أنه بدأ استشعار أثر التخفيضات في قطاع النقل فيما يتعلق بالصيانة ، وقطع الغيار ، واستبدال المركبات وصيانة طرق الوصول ، سيصبح ذلك الاثر شديدا على نحو متزايد ومكلفا من حيث الوقت .

١٣ - وإنني لا أستطيع أن أختم ملاحظاتي عن الحالة المالية لمكتب المفوض دون أن أعرب عن بالغ قلقي بشأن الاثر المعوّق الناجم عما يتسم به تمويل أنشطتنا من عدم استقرار وعدم قابلية للتنبؤ به . فالعيش شهرا بشهر ، وأسبوعا بأسبوع تقريبا في بعض الاحيان ، ليس مجرد أمر غير اقتصادي - واسمحوا لي أن أقول غير كريم - بل يجعل مكتب المفوض منظمة أضعف بكثير من حيث الاستجابة والفعالية أيضا . والحقيقة البسيطة هي أن المكتب ليست له اليوم المرونة اللازمة للاستجابة على الفور وبفاعلية لحالات الطوارئ الجديدة ولا القدرة على التخطيط للمستقبل . وآمل أن نتمكن أثناء هذه الدورة من زيادة بحث في هذه المسألة .

الأولويات

امكانية الوصول إلى اللاجئين والأمن

١٤ - عند تقرير أفضل طريقة لاستخدام الموارد المحدودة ، يضطر المرء باستمرار إلى تحديد أولويات . وأريد أن انتهز هذه الفرصة لاشدد على أنه يجب أن يكون هناك عنصران لهما أهمية أساسية في تحديد الأولويات ، هما امكان وصول مكتب المفوض إلى اللاجئين وأحوال الأمن للاجئين وموظفي الوكالة . فمن المستحيل ، على مكتب المفوض أن يتحقق من أن ولايتنا المتعلقة بالحماية تُحترم وأن الموارد المحدودة تُنفق انفاقا سليما إذا لم تتوفر للمكتب امكانية الوصول بحرية وبانتظام إلى اللاجئين . وبالمثل ، لا يمكنني أن أبرر الابقاء مدة طويلة على برنامج لمساعدة اللاجئين في بلد ما تبدي فيه السلطات عدم قدرتها على توفير أحوال الأمن الاساسية أو عدم رغبتها في ذلك . والحالات التي لا يوجد فيها الحد الادنى من طرائق ضمان الوصول إلى اللاجئين وتوفير الأمن ستولى حتما درجة منخفضة من أولوية التمويل .

اللاجئات

١٥ - وفي حديثنا عن الأولويات ، ستلاحظون أن موضوع اللاجئات يعالج في اللجنتين الفرعيتين للجنة التنفيذية سنة ١٩٩٠ . ويعبّر ذلك عن أهمية التشديد على الجوانب "الانسانية" لانشطتنا مع التركيز ، كما يحدث ، على الاشخاص الذين يمثّلون ، مع أطفالهم الذين يعولونهم ، أكبر عدد من المستفيدين من برامجنا . وضمان معالجة قضية اللاجئات في جميع أجزاء برامجنا يتطلب تكييف الاجراءات الحالية كما يتطلب جوا من الفهم وتأييد أهمية هذا العامل فيما بين الحكومات ، والشركاء المنفذين وموظفي مكتب المفوض . وقد تم احراز تقدم طوال السنة الماضية في تدعيم أسس هذا التأييد عن طريق التدريب ، وفي صياغة سياسة تتعلق باللاجئات . ومع ذلك ، أتوقع أن يزداد التشديد على التنفيذ العملي في السنة القادمة وأن تتوفر فيها أمثلة ملموسة ، بجميع أجزاء برامجنا ، لهذه السياسة المعمول بها .

الإنذار المبكر

١٦ - إن الانذار المبكر بحالات اللجوء الناشئة والتوسط فيها لتخفيف وطأتها يمثلان أحد أفعل الاساليب لاحتواء المشاكل . وإنني أعتقد أنه يجب على مكتب المفوض أن يؤدي دورا في الجهود الدولية الاعم المبذولة في هذا الشأن . ولقد بدأ للسبب نفسه القيام بعدد من الأنشطة داخل مكتب المفوض بغية تعزيز قدرته على الاستجابة لاية مشكلة من المشاكل عند حدوثها على الاقل ، إن لم تكن ممكنة قبل ذلك . إن الحد الفاصل بين أن يُرى المرء يفكر في حالة ظهور حالة لجوء جديدة من ناحية ، واتخاذ جميع الاحتياطات

اللازمة من ناحية أخرى - سواء من ناحية تناول الأسباب الأساسية أو اقامة القدرة اللازمة على الرد - هو حد فاصل رقيق ويتطلب احساسا بالمسؤولية . وإن عدم محاولة منع حالة من التطور أو عدم الاستعداد لها يكون مع ذلك أمرا متسما بعدم الشعور بالمسؤولية .

الحماية الدولية وحقوق الانسان

١٧ - ينبغي فيما نبذله من جهود لالتقاط اشارات الانذار المبكر - التي يجب حقا أن تكون الخطوة الأولى في وظيفة الحماية الأساسية التي يقوم بها مكتب المفوض - أن نشدد على الصلة بين الحماية واحترام حقوق الانسان . وفي الواقع ، لا يزال البعد المتعلق بحقوق الانسان هو العامل الثابت في قلب قضية اللاجئين . إن التحدي الذي نواجهه حاليا هو كيفية تكييف تفكيرنا ونهوجنا لحقائق تحركات اللاجئين وطالبي اللجوء في هذه الأيام ، وفي الوقت نفسه ضمان احتفاظ القيم الانسانية التي تشكل أساس الاهتمام الدولي بمكانها الرئيسي والحماية الدولية مكفولة لمن يحتاجها الآن وفي المستقبل . ولن أتوسع أكثر من ذلك في هذه الأفكار ، لكني ساشير فقط إلى المذكرة المتعلقة بالحماية الدولية التي تبيّن لكم تفكير مكتب المفوض بشأن التوجيهات المقبلة للسياسة المتعلقة باللاجئين التي قد تضعها الدول والمجتمع الدولي معا .

بعض الشواغل العاجلة حاليا

حماية اللاجئين وعودة اللاجئين المرفوضين

١٨ - إن الواقع اليومي الذي يعيشه الكثير منا هو محاولة التخطيط للمستقبل ، والتصارع في الوقت نفسه مع المشاكل العاجلة المرتبطة بالحماية والمساعدة . وفي جنوب شرقي آسيا ، واجهنا طوال شهور المشكلة العاجلة والتنفيذية المتعلقة بضمان حصول جميع طالبي اللجوء الذين يصلون بالقوارب على اللجوء الأول . إن المشكلة عاجلة ، بمعنى أن ذات بقاء الأفراد من طالبي اللجوء كثيرا ما يكون معرّضا للخطر . وفي الوقت نفسه ، اتضح لوقت طويل أن الخصائص الرئيسية التي يتسم بها التدفق لم تعد وحدها خصائص ظاهرة للجوء .

١٩ - إن إدامة مثل هذه الحالة يمكن أن تعرّض للخطر جوهر ولايتي ، المتمثلة في حماية اللاجئين بمنحهم اللجوء الأول . وفي ضوء هذه الخلفية ، وعلى أساس خطة العمل الشاملة ، ووضع مكتب المفوض نفسه في خدمة الحكومات المعنية يساعد في البحث عن توافق في الآراء بشأن المسألة المثيرة للخلاف المتعلقة بعودة من وجد أنهم ليسوا لاجئين . وإنني آمل أن تظهر حلول انسانية تضمن استمرار حماية الذين يحتاجون

الحماية وتكفل في الوقت نفسه عودة الذين يوجد أنهم ليسوا لاجئين عودة آمنة كريمة . وان تضافر الجهود المبذولة من أجل تقليل العناصر المؤلفة من غير اللاجئين ، من خلال الحملات الاعلامية الواسعة النطاق والمساعدة الاقتصادية المقدّمة إلى المجتمعات المحلية التي يتركها الناس والتي يعودون اليها وكذلك التدابير التي تساند المبادئ الاساسية للحماية ، كل ذلك ، يتزايد نجاحه في حل مشكلة صعبة طال أمدها في تلك المنطقة .

٣٠ - وفي أوروبا أيضا ، نشهد على نحو متزايد حركات هجرية لا تشكل منها تدفقات اللاجئين إلا جانبا واحدا . وكثيرا ما لا تكون المشكلة التي تواجهها الحكومات متعلقة بالقدر نفسه باللاجئين الذين يعترف بمركزهم وحقوقهم اعترافا واضحا في الاتفاقيات والقرارات الدولية . والمشكلة على الاصح تتمثل في كيفية معاملة الذين لا يستوفون معايير اللجوء بطريقة سريعة وفعالة لكنها تتسم بالسلامة والكرامة . ونحن نلاحظ تفهما متزايدا لدى الحكومات لكون أن هذه المسائل لا يمكن أن تحل باجراءات صارمة على الحدود بل بالتعاون الدولي عن طريق الجمع بين اللجوء وإعادة التوطين ، وتقديم المساعدة الاقتصادية إلى البلدان أو المناطق الاصلية والعودة المبكرة ، بأمان وكرامة ، لمن لا يستوفون تعريف اللاجئ .

نهج متكامل

٣١ - لم تبيّن في أي مكان العلاقة المتبادلة بين الاسباب والحلول ، والمعونة المقدمة إلى اللاجئين والمعونة الانمائية ، والجهود الوطنية والدولية ، على نحو أفضل مما هو في أمريكا الوسطى حيث تبرز عملية المؤتمر الدولي المعني بلاجئي أمريكا الوسطى كنموذج لحل مشاكل اقتلاع الاشخاص من جذورهم . ولقد كانت الاستجابة الرائعة من جانب المجتمع الدولي في اجتماع المتابعة للمؤتمر الذي عقد في نهاية حزيران/يونيه في نيويورك دليلا ملموسا على تأييد المؤتمر الذي يربط جهود المساعدة المحدودة التي يبذلها مكتب المفوض بالعملية الانمائية الاصول كثيرا والاكثر دواما في المنطقة . وفي هذا الصدد ، لا تصلح هذه العملية كمساهمة في الحلول في منطقة أمريكا الوسطى فحسب ، بل يمكن أن تقوم مقام الدليل والنموذج لاجزاء أخرى من العالم أيضا . وفيما يتعلق بالحماية الدولية ، كان المؤتمر أيضا دافعا إلى انضمام بليز المرحّب به إلى اتفاقية ١٩٥١ ، وإلى الخطوات التشريعية المتخذة في المكسيك لتعزيز مركز اللاجئين في ذلك البلد ، وإلى التغيرات المؤاتية في المواقف تجاه العودة الطوعية إلى الوطن وتجاه التحركات الحقيقية لهذه العودة . والتعاون الذي أضفي عليه الطابع المؤسسي يسير سيرا جيدا بين برنامج الامم المتحدة الانمائي ومكتب المفوض لتعزيز عملية

المؤتمر الدولي المعني بلاجئي أمريكا الوسطى انما هو مثال آخر يؤمل أن يُحاكى في أجزاء أخرى من العالم .

٢٢ - وللأسف ، فإن هذا المؤتمر يتباين بشدة مع حالات في أجزاء أخرى من العالم لا توحي فيها صورة المستقبل بالتفاؤل . وقد بدأت بياني بالاشارة إلى أزمة الخليج التي تهدد السلم والأمن الدوليين ، لكن لا تزال هناك أوضاع أخرى مماثلة في خطورتها ، ومع ذلك فهي لا تنال القدر نفسه من العناية والاهتمام . ومنذ بضعة أسابيع ، خاطبت المؤتمر المعني بأقل البلدان نموا في باريس . وقد ذكّرني البعض من جديد وقتئذ بأننا في الوقت الذي نتمتع فيه بمناخ سياسي جديد يسبق فترة من التصالح واعادة البناء في بعض أجزاء العالم ، لا تزال الحالة في أجزاء أخرى حالة كساد اجتماعي واقتصادي . ومن الواضح أن انعدام التنمية والتخلف هما عاملان رئيسيان يسببان عدم الاستقرار وتحركات الناس الجماعية . ومن الواضح بالمثل أن تقديم معونة انمائية كافية يمكن في حد ذاته أن يساعد على منع حدوث مشاكل لجوء وعلى ايجاد حل في النهاية . إن الأغلبية العظمى من اللاجئين اليوم تنتقل من بعض أفقر دول العالم إلى البعض الآخر من أفقر دول العالم . فإذا لم نعالج محنة البلدان النامية لن نحكم على الأجيال الحالية والمقبلة فقط بل سنمنع امكانيات البحث عن حلول ونتحمل المسؤولية عن زيادة تدهور مشكلة اللاجئين العالمية أيضا .

٢٣ - إن الحالة في القرن الافريقي توضح النقطة التي أتحدث عنها . فالمنازعات المستمرة والمشاكل الدائمة المتمثلة في الجفاف والمجاعة ، والبؤس والتخلف وقلة الاستعداد الدولي لتقديم العون إلى الشعوب المعدمة في هذه البلدان ، تستمر جميعها في جعل الحالة ميئوسا منها تقريبا بالنسبة للاجئين . وأقول "تقريبا" ، لأن هناك فعلا امكانيات لعودة اللاجئين الطوعية إلى أوطانهم مما لن يقتصر على توفير أفضل الحلول لهؤلاء الأفراد بل يمكن أن يساعد أيضا على إحداث تحركات ايجابية في المنطقة وكسر دورة اليأس . وللأسف ، لم يقتصر الأمر على أن مكتب المفوض عجز عن اغتنام هذه الفرص تماما بسبب نقص الموارد الحالية الكافية ، بل على العكس ينبغي أن أعرب عن بالغ قلقي بشأن اشارات لإنذار مبكر تشير إلى تكرار المجاعة في المنطقة . وقد أنشأ مكتب المفوض قوة عمل داخلية واتصل بهيئات أخرى تابعة لمنظومة الامم المتحدة ، وبالحكومات والمنظمات غير الحكومية ، من أجل وضع الخطط اللازمة للطوارئ .

الامكانيات المقبلة

٢٤ - أين نحن إذن بعد الشهور التسعة الأولى من هذا العام وشهرين قبل بدء الذكرى السنوية الاربعين لانشاء مكتب مفوض الامم المتحدة السامي لشؤون اللاجئين . وإلى أين نذهب من هنا ؟

٢٥ - لقد كان أحد أهدافي هو تعزيز الثقة بمكتب المفوض وسلطته المعنوية . وثمة هدف آخر هو مساندة معنويات الموظفين . وأسرع بقولي إن هذين الهدفين ليسا هدفين في حد ذاتهما ، لكنهما أداتان ضروريتان لوضع مكتب المفوض على الخريطة الدولية بوصفه جهة وصل فعالة للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لصالح ١٥ مليونا من اللاجئين من الاطفال والنساء والرجال .

٢٦ - وإنني أشعر بالتشجيع بسبب الاستجابة التي لقيناها حتى الآن . فمكتب المفوض تُلتمس معونته حاليا على نحو متزايد . والموظفون يستجيبون بإخلاص تقليدي للعمل ؛ واسمحوا لي بأن أقول انهم يستجيبون بحماس . وأعتقد اننا الآن مجهزين لبدء المرحلة الجديدة ، أي بعبارة ملموسة وعملية ، لاغتنام الفرص الكثيرة التي خلقها المناخ الدولي الجديد رغم النكسات . وإن لديّ ثلاثة طموحات رئيسية للشهور المقبلة .

التشجيع على العودة الطوعية إلى الوطن

٢٧ - إن طموحي الاول هو أن يكون مكتب المفوض مستعدا لانتهاز جميع الفرص للعودة الطوعية إلى الوطن ، التي هي أفضل حل بالنسبة للاجئين وأكثر استخدامات الموارد انتاجية واسهام ملموس في السلم والاستقرار . وإن اتمام عودة أكثر من ٠٠٠ ٤٣ ناميبي وأكثر من ٠٠٠ ٣٠ من أبناء أمريكا الوسطى إلى أوطانهم يثبت أن ذلك أمر ممكن . كما أدت الظروف المؤاتية إلى زيادة القوة الدافعة لعودة الشيليين الطوعية إلى وطنهم . ورغم جميع العقبات ، كانت البداية ضعيفة ، لكنها مبشرة بالخير ، فيما يتعلق بإعادة أكثر من ٠٠٠ ٥٠ أفغاني في إطار المشروع النموذجي للعودة الطوعية إلى الوطن التي بدأت في وقت سابق من هذا العام . ونأمل أن تكون هذه التحركات نقطة لانطلاق عمليات عودة أكبر كثيرا . وينبغي لي أن أضيف أن نحو ٠٠٠ ١٢٥ أفغاني آخرين عادوا أيضا من تلقاء أنفسهم إلى بلدهم من ايران وباكستان . وحاليا تتقدم التطورات السياسية التي تكتنف الصحراء الغربية وكمبوديا بسرعة ، إلى درجة أن مكتب المفوض يجب أن يستعد للقيام بدور رئيسي في خطط التسوية الشاملة تحت رعاية الامم المتحدة ، وهو يتوق حقا إلى القيام بذلك الدور . وفي كلتا الحالتين ، تشكل عودة اللاجئين بالضرورة واحدة من أولى الأولويات .

٢٨ - وفي حالة كمبوديا ، وفي ضوء الاتفاق الاطاري التي قبلته الآن جميع الاطراف وأيّده مجلس الامن ، يجري اتخاذ خطوات معجلة للتمهيد لعودة اللاجئين والسكان المشردين عودة مأمونة إلى وطنهم . وللبدء في هذه الاستعدادات ، سيلزم تقديم موارد مالية كبيرة "مقدّما" . وينبغي أن تموّل الاعادة إلى الوطن ، لانها جزء من محاولة لإقرار السلم متعددة الوجوده تقوم بها الامم المتحدة ، من خلال آليات التمويل العادية لدى الامم المتحدة ، لكن المسؤوليات الرئيسية المسندة إلى مكتب مكتب المفوض لا يمكن الاضطلاع بها ما لم نعط الوسائل اللازمة للقيام بذلك . ولذا ، فقد قمت بالاتصال بالامين العام بغية معالجة هذه المشكلة العاجلة .

٢٩ - ونحن نتابع أيضا التطورات الحادثة في الجنوب الافريقي باهتمام بالغ ، ونحن على استعداد - كما تعلمه الاطراف حقا - للإسهام في عودة أبناء جنوب افريقيا وموزامبيق على السواء طوعا إلى وطنهم عندما تتحقق الظروف لذلك . وسأظل متنبها على الدوام لظهور امكانيات أخرى ، والتمس الدعم السياسي والمالي وأتوقعه من جانب المجتمع الدولي كلما اعتقدنا أن العودة الطوعية إلى الوطن ممكنة .

ضمان الملجأ

٣٠ - إن السياسة التي نتبعها اليوم ستكون حاسمة بالنسبة لتدفقات اللاجئين المقبلة ، وبالتالي فإن طموحي الثاني هو أن أتّبع سياسة موجهة إلى ضمان اللجوء للاجئين في المستقبل أيضا . ويتطلب ذلك التزاما ثابتا بالمبادئ الاساسية لحماية اللاجئ من اعادته أو ردّه إلى أوضاع تعرّض حياته أو حريته للخطر . ومع ذلك ، ينبغي لنا ، من أجل ضمان الدخول واللجوء لمن هم في حاجة إلى الحماية ، أن نكون مستعدين لمعالجة القضية الاكبر كثيرا ، وهي قضية التدفقات الهجرية . ويجب مواجهة الاضطهاد والظلم باللجوء ، ومواجهة التدفقات الهجرية بالمعونة الوقائية الاقتصادية والانمائية . وإن جعل الفرق غير واضح قد يكون ضارا بالمصلحة الخاصة لكل فرد من اللاجئين ، لكن تجاهل الصلات يكون غير واقعي ومحطّ لقدر آمال جميع البشر الذين يسعون إلى مستقبل كريم آمن . وما لم تعالج قضية الهجرة بفعالية ، بسياسات اقتصادية وانمائية تذهب إلى أبعد من النماذج التقليدية للمساعدة الانسانية المقدمة إلى المحتاجين ، قد تجد حكومات البلدان المتقدمة والبلدان النامية على السواء من الاصعب عليها أيضا أن تواجه في السنوات المقبلة الهجرات الجماعية مواجهة رشيدة ناجحة . وفي الوقت نفسه ، قد يجد مكتب المفوض أن من المستحيل الاستمرار في تحديد الاشخاص الذين يقعون في دائرة اختصاصه وفي حمايتهم ومساعدتهم على نحو فعال .

ادراج المسألة في جدول الاعمال الدولي

٣١ - وطموحي الثالث هو التوصل إلى ادراج هذه المسائل في جدول الاعمال الدولي . وفي رأيي أن من الواضح على نحو متزايد أن من المحتوم أن تشكّل مسألة اللاجئين والهجرة عموما أحد التهديدات الموجهة إلى المفهوم العريض للامن الدولي الاقليمي والقومي خلال العقد المقبل . ولن أدّع فرصة اشارة هذه القضايا ع زعماء العالم والمنظمات المختصة والجمهور ووسائط الاعلام تفوتني . إن ترابط العالم على نحو متزايد يرغمنا جميعا على أن نرتفع بتفكيرنا وأعمالنا إلى أعلى من مستوى المصالح البيروقراطية الاقليمية .

٣٢ - وإذا لم توقف أسباب تحركات اللاجئين ، [illegible] الفقراء بأعداد متزايدة باستمرار إلى المناطق الاكثر رخاء ، سيكون التهديد الموجّه إلى أمننا المشترك في المستقبل تهديدا حقيقيا مباشرا . لكن دعوني أكون واضحا . ليس الافراد من اللاجئين أو المهاجرين هم الذين يوجدون هذا التهديد . فهم أنفسهم ضحايا الظلم وعدم المساواة . وهم أيضا ضميرنا الذي يذكّرنا بالحاح بضرورة مكافحة شتى أشكال [illegible] نحو خطير . إن الخطر الل[illegible] من بالاحـ الجذرية لتحركات اللاجئين وفي الهجرة غير المتحكم فيها . وهو يكمن في أوجه عدم المساواة و[illegible] أوجدناها أو تغاضينا عنها . إن الحل لا يتمثل في اقامة حواجز أو حرمان اللاجئين من الحماية التي يستحقونها . ولا هو الحكم على الفقراء بأن يعيشوا في حرمانهم . إن ما يُحتاج اليه ، على العكس ، هو سياسة واضحة للجوء اللاجئين والتزام ثابت بتقديم معونة انمائية إلى العالم المملّق . وإنني مقتنع بأنه إذا استطاع المجتمع الدولي أن يتحرك على هاتين الجبهتين سنرسي أسس مستقبل أكثر أمانا وسلما للاجيال المقبلة . واتّباع أي طريق آخر سيكون تفويتا للفرصة التي يتيحها لنا مناخ التصالح الجديد . والاهم من هذا ، هو أن ذلك سيعرّض للاخفاق فرصة قد تسنح لنا لإقامة عالم أكثر أمنا .

- - - - -